



التقرير السابع عشر المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٣٦ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الذي حثّ فيه المجلس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على القيام، خلال ثمانية أشهر، بإكمال المرحلتين الأولى والثانية من خطة الإنهاء التدريجي للبعثة بصيغتها المعروضة في تقرير الخامس عشر (S/2002/987) المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. كما طلب المجلس إلى إبلاغه بالتقدم المحرز في التنفيذ وفي التخطيط للمراحل اللاحقة وتقديم أي توصيات ضرورية. وفي القرار نفسه، أذن مجلس الأمن بنشر ما يصل إلى ١٧٠ شرطياً مدنياً ضمن البعثة وطلب إلى إطلاع على آخر التطورات بشأن نشرهم. ويوفر هذا التقرير المعلومات المطلوبة عن آخر التطورات ويتضمن تقييماً للتقدم المحرز صوب تحقيق المعايير المرجعية الأمنية الرئيسية المبينة في تقرير الخامس عشر عن محمل الجهود الرامية لتوطيد السلام في سيراليون.

ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة السياسية والأمنية الإجمالية في سيراليون مستقرة بصفة عامة خلال الشطر الأعظم من الفترة المشمولة بالتقرير، وإن تكن مضطربة بعض الشيء على الحدود الليبرية. وأدت حالة الاستقرار الإجمالية هذه إلى تيسير عملية إحلال السلام تدريجياً وتنفيذ بعض المعايير المرجعية الأساسية الموصوفة في تقرير الخامس عشر. بيد أن التقارير أفادت عن وقوع عدد من التطورات المفزعة في مطلع عام ٢٠٠٣. ففي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ على وجه التحديد، هاجمت مجموعة من الجنود السابقين وبعض المدنيين مستودع الأسلحة الكائن في ثكنات ويلنغتون التابعة للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون وذلك بهدف سرقة كمية كبيرة من الأسلحة. ولم يتكفل هذا الهجوم بالنجاح بسبب المقاومة التي

أبداها أفراد القوات المسلحة لجمهورية سيراليون والتدابير الوقائية التي اتخذتها شرطة سيراليون.

٣ - وكشفت التحقيقات التي أجرتها شرطة سيراليون في الهجوم النقاب عن خطة يشارك في تنفيذها مقاتلون سابقون وبعض الجنود العاملين وتهدف إلى زعزعة استقرار سلطة الدولة وتهيئة ظروف تجعل المحكمة الخاصة التي أنشئت بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون عملا بقرار مجلس الأمن ١٣١٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ غير قادرة على أداء ولايتها. وقد نُسبت إلى جوي بول كروما، قائد المجلس الثوري للقوات المسلحة سابقا ورئيس حزب السلام والتحرير لاحقا وعضو البرلمان،همة التورط في المؤامرة وأعلن اسمه في عداد المطلوبين بصددتها. وقد حاولت شرطة سيراليون اعتقال السيد كروما لكنه تمكن من الفرار من منزله في ظروف ما زال يتعين توضيح أبعادها وما زال المذكور طليقا لغاية الآن.

٤ - وفي الوقت نفسه تم لغاية الآن احتجاز حوالي مائة مشتبه فيهم ووجهت اتهامات إلى ١٦ منهم. ويسود اعتقاد عام بأن تلك الحوادث مرتبطة إلى حد كبير ببدء المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة بأداء مهامهما. وعلى الرغم من أن العديد من المقاتلين التابعين لقوة الدفاع المدني السابقة والجبهة المتحدة الثورية السابقة بات يتقبل المحكمة كحقيقة واقعة يبدو أن من يخشون منهم الملاحقة يحاولون عرقلة العملية.

٥ - ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن المدعي العام للمحكمة الخاصة أدلى ببيان عام في ١٠ آذار/مارس أعلن فيه صدور لوائح اتهام بحق القادة السابقين للجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة وفتيان الجانب الغربي وقوة الدفاع المدني، وقد صدرت على وجه التحديد بحق فوداي سنكوه وجوي بول كروما وسام بوكاري وعيسى سيساي وألكس برنما وموريس كالون وسام هينغا نورمان. ويوجد قيد الاحتجاز حاليا جميع من صدرت بحقهم لوائح اتهام فيما عدا كروما وبوكاري. ونسبت إليهم لوائح الاتهام ارتكاب جرائم من بينها القتل والاغتصاب والإبادة وأعمال الإرهاب والاسترقاق والنهب والحرق والاسترقاق الجنسي والتجنيد الإلزامي للأطفال للخدمة في قوة مسلحة وشن هجمات على أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعلى عمال الشؤون الإنسانية.

٦ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، قام حوالي ٧٠ من المقاتلين الليبريين الذين يعتقد بكونهم أعضاء في جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بعبور الحدود إلى سيراليون وبمهاجمة قرية ماندافولاهون الواقعة في منطقة تنوء كيلاهون. وإزاء ذلك تقهقر أفراد من

الكتيبة الثامنة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون المنتشرين في المنطقة وخلفوا وراءهم بعض معداتهم.

٧ - وقد أدى الحادثان المشار إليهما أعلاه إلى زعزعة ثقة الجمهور بأمن الدولة. ويبدو أنهما أكدتا الانطباع السائد بأن القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون لا تزالان بحاجة إلى قدر كبير من التدريب.

٨ - ويبدو أن بعض الاتجاهات الأخرى التي أبرزتها في تقرير السابغ ما زالت مستمرة. فبالرغم من التعهد الذي قطعه الحكومة على نفسها في اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في باريس بتفكيك جميع الهياكل التابعة لقوة الدفاع المدني، لم يحدث أي تقدم يذكر في هذا المجال. وعلى النقيض من ذلك، بات بعض قادة قوة الدفاع المدني يطالبون علنا بتحويل تلك القوات إلى قوة للدفاع الإقليمي. ومن التطورات المتصلة بذلك قيام اتحاد الدفاع المدني المنشأ من جديد بإشاعة معلومات مغرصة حول قدرة الحكومة على معالجة الأمن.

٩ - وفي الوقت نفسه، ثمة مسألة أخرى طويلة الأجل هي الأعداد الكبيرة من الشباب العاطلين عن العمل المتواجدين بصورة رئيسية في المراكز الحضرية ومراكز التعدين في سائر أنحاء البلد. فهؤلاء يمثلون مشكلة أمنية إضافة إلى أنهم يتدخلون بانتظام في عمليات تعدين الماس. ويبدو أن بعض مجموعات الشباب تتمتع بالرعاية السياسية، ويبدو أن شرطة سيراليون مترددة أو غير قادرة على التصدي لهذه المجموعات الراغبة في تقويض سلطة الدولة، ولا سيما في حقلي كويكو وتونغو الواقعين في المنطقة الشرقية.

ثالثا - تنفيذ خطة الإنهاء التدريجي للبعثة

١٠ - في تقرير السابغ عشر عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2002/1417) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قدمت تفاصيل عن التقدم المحرز في تنفيذ المرحلتين الأوليتين من خطة الإنهاء التدريجي للبعثة. وذكرت فيه أن المرحلة الأولى التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أُنجزت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بسحب حوالي ٦٠٠ جندي من الوحدات البنغلاديشية والنيجيرية فضلا عن طائرات الهليكوبتر المستخدمة في الاستطلاع التي رُئي أنها لم تعد ضرورية. أما المرحلة الثانية من خطة الإنهاء التدريجي للبعثة التي يتوخى فيها سحب ٣٩٠٠ جندي من البعثة فتتطلبها جار حاليا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ أعيد أفراد وحدة المدفعية الباكستانية وأفراد القطاع الثالث لمقر الكتيبة الغانية وأفراد القطاع الثاني للكتيبة الكينية إلى أوطانهم مما أتاح للبعثة

خفض ملاك القوة من ١٦ ٠٠٠ جندي إلى ١٥ ٥٠٠ جندي. وفي الوقت نفسه، تم تخفيض عدد القطاعات العسكرية من خمسة قطاعات إلى ثلاثة.

١١ - وفي آذار/مارس، بدأت الخطوة الثانية من المرحلة الثانية من خطة الإنهاء التدريجي للبعثة بإعادة كتيبة الإمداد والنقل البنغلاديشية إلى وطنها وتخفيض قوام كتيبة سلاح الإشارة البنغلاديشية. وسوف تتواصل هذه المرحلة بإعادة الوحدة النيجيرية المراقبة في موقع جودريتش بالقرب من فريتاون إلى وطنها وإعادة الكتيبة الغينية وأفراد المستشفى الغاني من المستوى الثاني إلى أوطانهم، ومن المقرر أن تكتمل هذه المرحلة في أيار/مايو ٢٠٠٣. وبذلك سيخفض قوام القوة إلى ١٣ ٠٠٠ جندي.

١٢ - وسيعقب إكمال المرحلة ٢ فترة استعراض وتوطيد لمواقع الأمم المتحدة. غير أن التخطيط للمرحلة ٣ بلغ طوراً متقدماً بالفعل. وسوف تمتد تلك المرحلة من آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى نهاية عام ٢٠٠٤؛ ومن المتوخى فيها زيادة تخفيض قوام القوة من ١٣ ٠٠٠ جندي إلى حوالي ٥ ٠٠٠. ومن الواضح أن ذلك التخفيض الكبير جداً في قوام القوة مرتبط بشكل وثيق ببلوغ المعايير المرجعية الحاسمة التي حددها مجلس الأمن وما زال من أهمها قدرة شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون على المحافظة على الأمن. ومن المسلم به أن المخاطر التي ينطوي عليها تنفيذ هذه المرحلة أكبر بكثير من المخاطر التي تكتنف المرحلة ٢، وبناء على ذلك وضعت الخطة التشغيلية للبعثة.

١٣ - وفي هذه المرحلة سوف يتم تجميع القوة تدريجياً في شبه جزيرتي فريتاون ولونغبي في الغرب، وفي منطقتي تعدين الماس، تونغو وكونو، ومنطقة الحدود الليبرية في الشرق. كما سيتم إعادة وزع عناصر القوة بشكل متكافئ وعلى مراحل في المنطقة الوسطى. وفي الخطوة النهائية من هذه المرحلة، سوف يتم تجميع القوات المتبقية في فريتاون حصراً. إلا أن مستوى المراقبين العسكريين سيظل على معدله الحالي وسيواصلون أداء مهامهم في سائر أرجاء البلد.

١٤ - وتتوقع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن يتم تنفيذ المرحلة ٣ على عدة خطوات يلي كل خطوة منها تقييم دقيق للحالة الأمنية السائدة. وتتوخى الخطوة الأولى تخفيض قوام القوة من ١٣ ٠٠٠ جندي إلى ١٢ ٣٠٠؛ وسوف تعاد الكتيبة النيجيرية المراقبة في القطاع الأوسط إلى وطنها من قاعدتها الكائنة في ماكين في موعد أقصاه آب/أغسطس ٢٠٠٣ بعد إكمال مهمتها المحددة بستة أشهر وسوف ترابط في مواقعها في ماكين، إذا لزم الأمر، وحدات فرعية من الكتيبة البنغلاديشية المراقبة في ماغوراكا. وفي الخطوة الثانية، من المتوقع أن يتم تخفيض عدد القوات إلى ١١ ٥٠٠ جندي عقب إعادة الكتيبة البنغلاديشية إلى وطنها بعد إكمال مهمتها المحددة بثمانية أشهر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وبقاء كتيبة

بنغلاديشية أخرى توفر الدعم الاحتياطي عند اللزوم. ومن المهم الاحتفاظ في مسرح العمليات، طيلة المرحلة الثالثة بمرافق الهليكوبتر المستخدمة لأغراض الهجوم والدعم لتوفير الرصد والردع الضروريين على امتداد حدود سيراليون، ولإنفاذ السلام عند اللزوم. وسوف تستخدم طائرات الهليكوبتر المستخدمة لأغراض الدعم في نشر القوات الاحتياطية للتدخل السريع لدعم شرطة أو جيش سيراليون، عند الضرورة، في المناطق التي تخليها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

رابعاً - تعزيز قطاع الأمن

١٥ - نص مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٤٣٦ (٢٠٠٢) على أنه ينبغي أن تنفذ خطة الإنهاء التدريجي للبعثة بالاسترشاد بتقييم الحالة الأمنية في البلد باستعراض قدرة قطاع الأمن السيراليوني على تحمل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي. وتعد الآليات المشتركة التي أنشأتها كل من البعثة وحكومة سيراليون والتي تضم فريق تخطيط متكامل اجتماعات منتظمة مشتركة لكبار الضباط العسكريين للبعثة وفريق تنسيق الأمن الوطني، لاستعراض الظروف الأمنية السائدة. كما تعقد اللجنة التوجيهية التي تقوم بتنسيق الجهود لتعزيز شرطة سيراليون والتي تتكون من شرطة سيراليون، والبعثة ومستشاري شرطة الكومنولث، ويرأسها المفتش العام في شرطة سيراليون، اجتماعات منتظمة.

ألف - شرطة سيراليون

١٦ - على أن جهود حكومة سيراليون والبعثة ومشروع الكومنولث للسلامة والأمن الرامية إلى تعزيز قدرات شرطة سيراليون ركزت على زيادة حجم قوة الشرطة وقدرتها عن طريق تجنيد أفراد جدد وتدريبهم، وتحسين مهاراتهم في أعمال الشرطة والتخطيط لانتشارهم، بالاقتران مع الإنهاء التدريجي للبعثة. إلا أن إمكانية مدرسة تدريب الشرطة في هاستينغس المحدودة على الاستيعاب لا تزال العقبة الرئيسية أمام توسيع قوة الشرطة. وقريباً، ستزيد الحكومة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرة استيعاب المدرسة لتستوعب ٣٢٠ فرداً من خلال التمويل المشترك لإصلاح الأماكن. وللإيفاء بالحاجة الآنية لتوسيع المدرسة، عرضت البعثة إقراض بعض الحاويات، التي ستجعل قريبا صفوفاً دراسية. ويوجد لدى شرطة سيراليون حالياً عدد كاف من المرشحين الاحتياطيين لملء الصف التالي، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وهي على ثقة أيضاً بأنها ستلي هدف التجنيد اللاحق بالوصول إلى الهدف المرتأى البالغ ١ ٠٠٠ ضابط جديد في عام ٢٠٠٣.

١٧ - وفي الأيام الأخيرة، تبين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بعد أن قامت بالتحقق من عدد عناصر الشرطة في الخدمة، أن المستوى الحالي لقوام شرطة سيراليون قد يكون منخفضا إلى حد بلوغه ٦٠٥٣ شرطيا، مقارنة بالمستوى الذي أفيد عنه سابقا والبالغ قرابة ٧٠٠٠ عنصرا في الخدمة الفعلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعدل السنوي للنقص في قوام الشرطة قد يصل إلى ٥٠٠ شرطيا في السنة. ولذلك، وتوخيا لبلوغ القوام المرتقب وهو ٩٥٠٠ عنصرا بحلول ٢٠٠٥، ينبغي قبول ١٦٠٠ طالب في الكلية العسكرية كل سنة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وهذا يتطلب مضاعفة القدرة الحالية لكلية تدريب الشرطة والقيام بحملة كبرى لتوظيف عناصر الشرطة. ويبقى على شرطة سيراليون أن تؤكد احتياجاتها المقدرة. وإلى أن تقوم بذلك، فإن القوام المؤلف من ٩٥٠٠ عنصرا يبقى العدد المعتمد للتخطيط. إلا أن هذه النتائج الجديدة التي تم التوصل إليها تؤكد على الحاجة في الوقت الحاضر إلى مزيد من الدعم الذي يقدمه المانحون لكلية تدريب الشرطة في هاستينغس، فضلا عن إجراء استعراض لاستراتيجية التوظيف.

١٨ - إن وضع الاستراتيجية المشتركة لدعم التدريب مهد السبيل أمام نشر مدربي الشرطة المدنية للأمم المتحدة. وتجري البعثة والأمانة العامة حاليا تقييما في البلدان المساهمة المحتملة لتحديد أفضل المرشحين للبعثة. إلا أنه من المؤسف، وبالرغم من الجهود المضنية، فقد واجهت عملية التجنيد عوائق تتمثل في قلة عدد المرشحين المؤهلين في المهن المطلوبة.

١٩ - تم نشر حتى الآن ٦٤ ضابطا من الشرطة المدنية في حين من المزمع أن يصل الـ ٣١ ضابطا المتبقين قبل نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد تم نشر الضباط المذكورين أعلاه في جميع شعب شرطة سيراليون. وفي غضون ذلك، يعمل الموجهون التابعون للأمم المتحدة على نحو وثيق مع شرطة سيراليون في تنفيذ الاحتياجات المحلية المتعلقة بمفهوم الشرطة مع مستشاري الكومنولث. وقد أسهم ذلك في حدوث زيادة ملحوظة في الثقة التي يوليها عامة الناس بالشرطة في أنحاء البلد. وقد أوصت اللجنة التوجيهية مؤخرا بنشر ٣٠ مدربا آخر من الشرطة المدنية.

٢٠ - وفي الوقت ذاته، تشترك شرطة سيراليون والبعثة في وضع خطة انتشار تهدف إلى تعزيز وجود الشرطة، استنادا إلى تحليل المخاطر واحتياجات الشرطة، في المناطق التي ستقوم البعثة بإحلالها خلال عملية إنائها التدريجي. وستبين الخطة الأعداد المحددة لضباط شرطة سيراليون الذين يتعين انتشارهم في كل منطقة، بمساندة تقييم البنية التحتية والاحتياجات الإدارية والميدانية في مختلف المناطق، مع الإشارة إلى نشر الضباط من شعبة دعم العمليات، الجناح العسكري لشرطة سيراليون.

٢١ - ومن الواضح أن الخطة تنطوي على آثار تتعلق بالأفراد والميزانية والنواحي الإدارية والميدانية تتطلب رصدًا وثيقًا لكفالة تحقيق أهدافها. وهي تعتمد بشكل خاص على الدعم الذي ستمكن فيه شرطة سيراليون من حشده للحصول على البنية التحتية والمعدات المطلوبة، ولا سيما فيما يتعلق بالتنقل والاتصالات.

٢٢ - وتم كذلك تعيين مستشار الأمم المتحدة للتخطيط والسياسات، وكبير مستشاري التدريب. وتم تحديد مستشار شرطة مناجم الماس، ومستشار الشرطة عبر الحدود ومستشار شرطة المطارات لمساعدة شرطة سيراليون في هذه المجالات الحساسة.

باء - قوات سيراليون المسلحة

٢٣ - تواصل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون تحسين فعاليتها تدريجياً نتيجة للتدريب والدعم وعملية إعادة الهيكلة الكبيرة على يد الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب التابع للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا. وقد بدأت إعادة الهيكلة، التي ينبغي أن تسفر عن تخفيض عدد القوات من قوامها الحالي البالغ زهاء ١٤ ٠٠٠ فرد إلى ما يقرب من ١٠ ٥٠٠. وأعيدت هيكلة قيادة قوتها المشتركة وجعلها في ثلاثة ألوية متركزة إقليمياً، وحامية فريتاون، وجناح بحري. وفي محاولة لحل المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية، بدأت مبادرة قصيرة الأجل لمواجهة النقص الحالي في الثكنات الذي تواجهه القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، بمساعدة مالية من المملكة المتحدة. إلا أنه مع استمرار انتشار قوات ثالثة من القوات المسلحة في المناطق الحدودية بين سيراليون وليبيريا، فإن استدامتها لا تزال مصدراً يدعو للقلق الشديد. ويجري وضع خطط لإنشاء حاميات عسكرية دائمة في الداخل التي يمكن نشر قوات منها إلى الحدود. ومع إعادة الهيكلة الجارية، يتوقع إنشاء جيش يتمتع بقدرة أكبر رغم صغر حجمه.

٢٤ - وتكثفت العمليات الحدودية المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، بما في ذلك دوريات طائرات هليكوبتر مسلحة مستخدمة لأغراض الردع خلال المشمولة بالتقرير. وخلال زيارته إلى القطاع الشرقي في ١٥ شباط/فبراير، لاحظ قائد قوة البعثة أن أمن المنطقة المحيطة بماندافولاهون قد تحسن بسبب وجود الدوريات المنتظمة التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية سيراليون والبعثة. ولوحظ أيضاً أنه يتم تسجيل اللاجئين الذين يجتازون جسر نهر مانو بسرعة. وقد طرأ تحسن قليل على النقص المتعلق في الإمكانيات والسوقيات للقوات المسلحة وشرطة سيراليون بقيام البعثة بتقديم طائرات هليكوبتر لنقل تعزيزاتها في الوقت الملائم. وتشارك الوكالتان أيضاً وعلى نحو متزايد في أنشطة مشتركة استجابة للشواغل الأمنية الحالية في فريتاون.

٢٥ - لكن حالة أسطول المركبات التابع للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون السيئة وشح معدات الاتصالات تعيق العمليات الجارية. وبرهانا على الدعم المرحب به، وصل زهاء ٣٠٠ فرد من القوات البريطانية إلى سيراليون في ٢٢ شباط/فبراير لإجراء تمارين عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية سيراليون ولدعم الفريق العسكري الدولي للمشورة للتدريب. ويتمثل الهدف من عملية الانتشار في إظهار استمرار التزام المملكة المتحدة بعملية السلام في سيراليون، وكذلك في إتاحة فرصة تدريب قيّمة لكل من القوات البريطانية والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وقد لقي وصول القوة استقبالا رائعا من قبل وسائل الإعلام والسكان.

٢٦ - وكما أكدت في تقارير السابقة، لا يزال الوضع على الحدود الليبرية يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في سيراليون. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وبالإضافة إلى الحادث الذي جرى في قرية ماندافولاهون كما ورد أعلاه، تواصلت الإغارات من قبل أشخاص مسلحين من ليبيريا بحثا عن الطعام في قرى سيراليون. ومع قيام جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بتصعيد حملتها في ليبيريا، ازداد عدد الهاربين من الجيش واللاجئين ممن يبحثون عن ملاذ في سيراليون. وقد استسلم زهاء ٣٠٠ من أفراد القوات المسلحة الليبرية إلى القوات المسلحة لسيراليون خلال فترة التقرير، ويوجدون الآن مع مقاتلين سابقين آخرين محتجزين في مايبه، وهو معسكر تديره الحكومة وقد أنشأته ليضم مقاتلين هاربين من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية أو القوات الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد عدد من الاجتماعات بين القوات المسلحة في سيراليون والمسؤولين الليبريين لتبادل المعلومات بشأن الوضع على المناطق الحدودية. ويقيم مسؤولون سيراليون أيضا اتصالات مع جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، ويشجعونهم فيها على البدء في مفاوضات سلام مع الحكومة الليبرية.

خامسا - توطيد السلام

ألف - توطيد سلطة الدولة

٢٧ - أحرز تقدم في توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وقد أنجز تقريرا النشر الكامل للمسؤولين الحكوميين في جميع المقاطعات بحلول آذار/مارس ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، اختتمت بنجاح في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عملية شغل مناصب زعماء القبائل الشاغرة، وعددها ٦٣ منصبا، التي بدأت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وبغية تشجيع الحكم المحلي من خلال إضفاء الطابع اللامركزي بدأت الحكومة في خطط لنقل السلطات إلى المقاطعات. وأنشئت فرقة عمل معنية بإصلاح الحكم المحلي وإضفاء الطابع اللامركزي

برئاسة نائب الرئيس لتحقيق هذا الغرض، ويتوقع أن تصبح جاهزة للعمل في آذار/مارس. ويخطط لإجراء انتخابات لمجالس البلديات والمقاطعات الجديدة قبل نهاية العام.

٢٨ - ولجان إنعاش المقاطعات، المنشأة لتصدر جهود الإنعاش المبذولة على المستوى المحلي، تعمل حالياً في معظم المقاطعات. وبغية مراقبة التقدم المحرز في جهود الإنعاش على أرض الواقع، قررت لجنة الإنعاش الوطني، بما فيها الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، عقد اجتماعاتها الشهرية على مستوى المقاطعات.

٢٩ - بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن توطيد سلطة الدولة في سيراليون ما زال يعوقه معوقات تشغيلية وأخرى تتعلق بالبنية الأساسية. ويعوز كثير من المسؤولين والعائدين التسهيلات الأساسية للوفاء بمهامهم. كما أن السفر بين فريتاون ومقار المقاطعات صعب، لا سيما خلال موسم الأمطار. وينبغي التغلب على هذه المعوقات في أقرب وقت ممكن من أجل إرساء أساس متين للبرامج الطويلة الأجل التي ترمي إلى تعزيز الحكم المحلي وتشجيع اللامركزية.

باء - إعادة إدماج المقاتلين السابقين

٣٠ - تواصل الحكومة إحراز تقدم في برنامج إتاحة فرص إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين المسجلين. وتقدر اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مجموع الحالات المتبقية للأشخاص الذين ينتظرون إدراجهم في البرنامج بـ ٧٠٠ ١٤ حالة. وقد أولي مؤخراً اهتمام خاص للتعجيل بإنجاز البرامج في المقاطعات الحساسة التي يوجد بها مجموع حالات متبقية، بما في ذلك كالاهاون وكونو وبو ومويامبا وبوجيهون. وتتوقع اللجنة الوطنية وشركاؤها العاملون أنه قد يمكن إنجاز برنامج إتاحة فرص إعادة الإدماج بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

٣١ - وما زال البرنامج نفسه ممولاً تمويلاً ناقصاً إلى حد خطير. بيد أنه ورد دعم ذو شأن من اليابان من خلال مساهمتها الأخيرة في برنامج إنعاش المجتمع المحلي الذي تديره إدارة التنمية الدولية وفي صندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني الذي تديره بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع توفير فرص إضافية في الشرق من الوكالة الألمانية للتعاون التقني ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال جمع الشمل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين الأطفال، يقدر العجز المتوقع في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي، بقرابة ٦ ملايين دولار حالياً.

٣٢ - وسيعتمد إنجاز الهدف الطويل الأجل لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية إلى حد كبير على توقعات الإنعاش الاقتصادي. ويتصل مستقبل المقاتلين السابقين، في هذا الصدد، اتصالاً كبيراً بمستقبل غيرهم من الشباب في سيراليون. وشريطة التمكن من استدامة الإنعاش الاقتصادي، سيكون لبرامج تمكين الشباب من أسباب القوة ومشاركتهم، من قبيل البرامج التي روجت لها سياسة الشباب الوطنية التي وضعتها وزارة الشباب، إمكانات كبيرة في تعزيز استقرار البلد.

جيم - استعادة السيطرة الحكومية على تعدين الماس

٣٣ - ما زالت استعادة السيطرة الحكومية الفعالة على موارد البلد المعدنية، لا سيما تعدين الماس، مجالاً ذا أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل البلد. وبالرغم من إحراز الحكومة لقدر من التقدم في هذا المجال فإن دواعي القلق الأساسية لدى المجتمع الدولي ما زالت قائمة. وعقب عملية إنهاء نزع السلاح صدر ما يربو على ١ ٠٠٠ ترخيص لتعدين الماس في ٤٤ منطقة من مناطق القبائل. ومن النواحي الإيجابية، ازدادت الصادرات الرسمية من الماس في عام ٢٠٠٢ إلى ٤١ مليون دولار من حوالي ٢٦ مليون دولار في السنة السابقة. فقد اكتشف ركاز الماس الجديد في بورت لوكو وكامبيا وكاماكوي، كما أن تعدين الماس بما في ذلك التعدين الآلي أخذ في الازدياد. ويتوقع أن يستأنف تعدين الكبرليت في مقاطعة كونو في وقت متأخر من عام ٢٠٠٣.

٣٤ - بيد أن أنشطة التعدين عن الماس غير المشروعة وغير الخاضعة للرقابة في مختلف أرجاء البلد، مع ما يترتب على ذلك من تجارة غير مشروعة من خلال قنوات غير رسمية، ما زالا مستمرين بالرغم من عدم توافر بيانات دقيقة في هذا الصدد. وفي بعض المناطق، تسعى جماعات الشباب إلى ممارسة سيطرة واقعية على التعدين تحدياً لسلطة الدولة. وما زال الاتجار بالماس في حاجة إلى تنظيم كاف. وتشكل هذه العوامل تهديداً مستمراً طويل الأجل. وما زالت البعثة هي الضامن الأساسي للاستقرار في مناطق إنتاج الماس الرئيسية.

٣٥ - وقد شرعت حكومة سيراليون، بتمويل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مبادرة تسخير الماس لأغراض التنمية التي ترمي إلى إقامة مشاريع نابعة من المجتمع المحلي في مناطق القبائل المنتجة للماس بتمويل من صندوق تنمية المجتمع المحلي في مناطق الماس المنشأ في عام ٢٠٠١. وبدأت الجهود المبذولة من أجل المساهمة في السلام الازدهار من خلال اتخاذ مبادرات نابعة من المجتمع المحلي تأخذ أيضاً مكان الصدارة في كونو مع تشكيل تحالف كونو لاستغلال الماس في إرساء السلام بمساعدة من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

٣٦ - وتمضي الحكومة قدما أيضا في اتباع سياسات تهدف إلى تحسين قطاعي تعدين الماس وتسويقه. ونظمت في ٥ و ٦ آذار/مارس حلقة عمل معنية بسياسات قطاع الماس برعاية إدارة التنمية الدولية وتناولت المسائل الرئيسية التي تؤثر على صناعة تعدين الماس في سيراليون، لوضع نظام قانوني وتنظيمي مناسب فضلا عن تحسين سبل الإنفاذ وتهيئة بيئة عمل تجارية تمكينية تتسم بالزاهة والكفاءة. وقد اختتم البنك الدولي وحكومة سيراليون مؤخرا دراسة تحليلية شاملة تقدمت بتوصيات هامة لتنشيط وتنمية قطاع التعدين.

٣٧ - وسيظل التنفيذ الفعال للسياسات والاستراتيجيات الجديدة من أجل تنمية قطاع الماس مهمة معقدة تمثل تحديا، نظرا إلى السجل الحافل بالفساد وسوء الحكم. وسيتعين على الحكومة أن تبرهن على توافر التصميم اللازم لإصلاح وتنظيم هذا القطاع. وبغية تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة في الحد من التعدين غير المشروع، تدرس البعثة إمكانية تقديم مساعدتها بالاستعانة بالمراقبين العسكريين من أجل استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع في تحديد إحداثيات كل قطاع من القطاعات المرخصة والمؤجرة لأغراض التعدين التي يقوم بها الحرفيون.

دال - تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة والعدالة

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت البعثة أنشطتها في مجال مراقبة حقوق الإنسان وبناء القدرات. وتواصل البعثة مراقبة مراكز الشرطة والسجون وإقامة العدل وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لشرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون.

٣٩ - ويشكل التوسع في التغطية القضائية إحدى أولويات الحكومة، لا سيما عندما يتقرر أن تضطلع شرطة سيراليون بالمسؤولية عن القانون والنظام في المناطق التي ستجلب عنها البعثة. والهدف من إعادة تنشيط الحكومة لنظام قضاة السلام لاستكمال أعمال القضاة الجزئيين هو معالجة المعوقات الحادة المتعلقة بالموظفين في الهيئة القضائية. وقد أنجز حوالي ٧٠ من بين ٢٠٠ قاضٍ للسلام عينوا في السنة الماضية برنامج تدريب مكثف لمدة ثلاثة أسابيع نُظم بالاشتراك بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويُتوقع أن تيسر هذه التدابير نشر العدالة.

٤٠ - وإصلاح السجون في مختلف أنحاء البلد مستمر. كما يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصلاح السجون في كامبيا وماكينى وبو لزيادة عدد ضباط وموظفي السجون إلى ١٤٠ موظفا من مستواهم الحالي وهو ٧٩٠ موظفا. وينبغي اعتبار هذه الجهود عنصرا هاما في الهدف الأعم وهو تعزيز سيادة القانون في سيراليون، وتتطلب الدعم والمساعدة المستمرين من المجتمع الدولي.

٤١ - ومن الأمور التي مازالت تشكل مصدرا للقلق الشديد عمليات التأجيل المتعددة لمحاكمة ٣٤ عضوا سابقا في حركة غلمان الحي الغربي وزعيم الجبهة المتحدة الثورية، فوداي سنكوه وأعضاء الجبهة السابقين الآخرين وعدم توفير محامين للدفاع عنهم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أُجّلت القضيتان للمرة الثامنة منذ تحويلها إلى المحكمة العليا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وحمل اعتقال صحة سنكوه أطباء البعثة على فحصه في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وبناء على نتائج الفحص أوصي بتحسين ظروف زنارته وعلاجه الطبي. وفي هذا السياق، اجتمع ممثلي الخاص مع نائب الرئيس وشجع الحكومة على تنفيذ هذه التوصيات.

هاء - حماية الأطفال

٤٢ - لا زالت حالة الأطفال في سيراليون تمثل مصدرا للقلق الشديد. واللجنة الوطنية المعنية بالأطفال المتأثرين بالحرب، التي يشترك مكتب ممثلي الخاص للأطفال والنساء والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، والبعثة مع الحكومة في العمل فيها، افتتحتها الرئيس كبّيه في ٢٤ شباط/فبراير خلال زيارة قام بها السيد أوتونو إلى البلد. وقد تلقت اللجنة الوطنية دعما ذا شأن، بما في ذلك الدعم المقدم في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لصالح البرامج المعنية بالأطفال المتأثرين بالحرب، ولا سيما أطفال الشوارع. وخلال الزيارة التي قام بها السيد أوتونو أيضا بدأ صوت الطفولة، وهو مشروع إذاعي فريد اشترك في إنشائه مكتب الممثل الخاص للأطفال والصراعات المسلحة والبعثة، في ٢٥ شباط/فبراير. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أيضا توسع وحدة دعم الأسرة داخل شرطة سيراليون. بيد أن اعتماد البرلمان لقانون شامل لحقوق الأطفال وإصلاح نظام عدالة الأحداث يمثلان أولويتان عاجلتان.

٤٣ - وبُذلت جهود مستمرة داخل جميع أجزاء البعثة لإدراج حماية الأطفال في صلب جميع أعمال البعثة. وجرى التوسع في تدريب أفراد حفظ السلام في مجال حقوق الأطفال وحمايتهم بحيث يشمل رصد عمليات إساءة معاملة الأطفال وتقديم تقارير عن ذلك.

واو - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٤٤ - واصلت البعثة تقديم معلومات لأفرادها العسكريين والمدنيين عن أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠). واشترك عدد من أفراد البعثة في برامج التدريب التي تهدف إلى تقديم معلومات عن المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أعضاء البعثة وإيجاد وعي بذلك عن طريق الممثلين المدربين.

زاي - لجنة الحقيقة والمصالحة

٤٥ - واصلت لجنة الحقيقة والمصالحة إحراز تقدم في أعمالها بالرغم من المعوقات المالية. وبمساعدة من مفوضية حقوق الإنسان والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحرزت اللجنة تقدماً ذا شأن في مجالات التوظيف والإدارة وجمع البيانات. وعُين أمين تنفيذي جديد وموظفين آخرين للأمانة. وفي ١٧ شباط/فبراير، افتتحت اللجنة مكتبها الجديد في فريتاون.

٤٦ - وجمعت اللجنة ما يربو على ٣ ٥٠٠ بياناً حتى منتصف شباط/فبراير. ويتوقع أن يُجمع عدد يصل إلى ٨ ٠٠٠ بيان بحلول ٣١ آذار/مارس عندما تبدأ مرحلة جلسات الاستماع. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أجرت اللجنة تقييماً لعملية جمع البيانات. وجدت النتائج واعدة فيما يتعلق بنوعية وكمية البيانات المجموعة على السواء، مع تقديم البعثة لقدر من التدريب. وجرى أيضاً مواصلة صقل استراتيجية اللجنة في تفاعلها مع الجماعات الخاصة المستهدفة.

٤٧ - وقدمت البعثة أيضاً الدعم التشغيلي والتقني إلى اللجنة. ويشمل هذا النقل على متن طائرات ومركبات البعثة وتوفير بعض معدات الاتصالات وأجهزة تكييف الهواء ولوازم المكاتب على سبيل الإعارة أو على أساس إعادة سداد التكاليف على السواء. ويعكف قسم الإعلام بالبعثة على الاضطلاع بحملة توعية نشطة من أجل توعية السكان بأنشطة اللجنة.

حاء - المحكمة الخاصة

٤٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أحرزت المحكمة الخاصة في سيراليون تقدماً كبيراً في عملها. وكما ذكر في الفقرة ٥ أعلاه، أعلن المدعي العام، في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، اتهام سبعة أفراد بجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وفي مطلع كانون الثاني/يناير، افتتح قلم المحكمة الخاصة مقره الدائم في فريتاون. ويتوقع أن ينتقل مكتب المدعي العام إلى المقر الجديد قريباً. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت المحكمة الخاصة عدة خطوات لوضع هيكلها التنظيمي في شكله النهائي والإعداد لبدء أعمالها. وأنشئت وحدة دعم الشهود والمجني عليهم، والأعمال التحضيرية جارية لإنشاء قسم لدعم الدفاع سيشمل محامين من سيراليون ومحامين دوليين، على السواء.

٤٩ - وواصل فرع حقوق الإنسان التابع للبعثة تقاسم المعلومات التي جمعها من التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان الماضية مع المحكمة الخاصة وفي دعم محققي المحكمة في أعمالهم الميدانية كلما دعت الضرورة إلى ذلك. واستمر أيضاً التعاون بين اليونيسيف ووكالات حماية الأطفال والمحكمة الخاصة.

٥٠ - ودأبت البعثة على تقديم دعم كبير في مجالات الأمن والنقل والإمداد والدعم التقني إلى المحكمة الخاصة على أساس تعويض النفقات. وسمحت البعثة للمحكمة باستخدام معدات التشييد الخاصة بها في الموقع الدائم للمحكمة. وساعدت المحكمة في نقل نظام الاتصالات من أماكن العمل القديمة إلى أماكن العمل الجديدة وفي إنشاء نظام اتصالات مستقل للمحكمة في مقرها الجديد. وقامت قوات البعثة المكلفة بالعمل في غربي فريتاون بوضع وحدات مشاة بالقرب من أماكن عمل المحكمة الجديدة ومكتب المدعي العام وأدججت الدعم المقدم للمحكمة في خطط طوارئ قوة الاستجابة السريعة.

٥١ - وعلاوة على ذلك، وبغية تعزيز أمن الموظفين أنشئت إمكانية الوصول إلى محطة لاسلكية ذات تردد عالي جدا على مدار الساعة ولها صلات مباشرة بمركز عمليات البعثة المشترك ومكتب الأمن الميداني للأمم المتحدة. وتضطلع المحكمة الخاصة بوضع خطة طوارئ مشتركة لتكامل إجراءات الاستجابة في حالات الطوارئ مع مكتب الأمن الميداني والبعثة. وتواصل البعثة إتاحة استخدام تسهيلات الإذاعية والصحفية للمحكمة. كما كثف قسم الإعلام التابع للبعثة برنامج التوعية بشأن أنشطة المحكمة.

سادسا - التحديات في مجالات العمل الإنساني والإنعاش والتنمية

٥٢ - يوجد توافق ناشئ في الآراء لدى شركاء سيراليون الدوليين على ضرورة الانتقال التدريجي من المساعدة الغوثية الواسعة النطاق في البلد إلى بذل الجهود من أجل الإنعاش والتنمية، في الوقت الذي تركز فيه الحكومة تقدما نحو تحقيق المعايير الواردة إجمالا في استراتيجية الإنعاش الوطني. بيد أن التدفق الجديد من اللاجئين الليبريين يثبت أن سيراليون والمنطقة دون الإقليمية مازالت تواجه تحديات إنسانية رئيسية.

٥٣ - وأدى تجدد القتال في ليبيريا إلى موجة جديدة من تدفقات اللاجئين على سيراليون. وحتى ٤ آذار/مارس، كان قد سجل ما يربو على ٧ ٨٠٠ لاجئ عبروا إلى سيراليون ولكن المجموع الكلي يقدر بأنه أكثر من ٩ ٠٠٠ لاجئ. ويصل ما يربو على ٩٠ في المائة من اللاجئين عبر جسر نهر مانو إلى غنديما ويصل ٣٠ في المائة آخرين عبر مانو كيندي، ولكن توجد سبع نقاط عبور رئيسية أخرى. ويعمل موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعاون وثيق مع قوات الأمن والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون وقوات البعثة على ضمان فحص أوراق الأشخاص لدى تدفقهم عبر الحدود. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى حشد فريق مشترك بين الوكالات من أجل الاستجابة للحالة في الميدان.

٥٤ - وبدعم من البعثة في مجال النقل والإمداد ينقل اللاجئون إلى محطة زيمبي المتوسطة حيث تقدم المساعدة الفورية ثم ينقلون في أعقاب ذلك إلى مرافق مخيم دائم بعيدا عن الحدود. بيد أن كثيرا من اللاجئين يعزفون عن الانتقال بعيدا عن الحدود منتظرين أفراد الأسرة أو يفضلون الانتظار لحين توقف أعمال القتال. وفي الوقت الحالي، يبدو أن هناك موارد كافية للتغلب على الحالة وإنما شريطة ألا يزداد التدهور وألا يزداد تدفق اللاجئين.

٥٥ - وفي نفس الوقت، قد يلزم تعليق العمليات الإنسانية الجارية في البلد بغية توجيه الموارد نحو جهود الاستجابة لحالات الطوارئ فيما يتعلق باللاجئين الليبريين. وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رعاية أفراد الأسر المدنيين لأفراد القوات المسلحة الليبرية الهاربين (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه) في مخيمات اللاجئين ومحطات متوسطة، وستيسر الزيارات التي يقومون بها لمخيم مايبه حيث يجري احتجاز أفراد القوات المسلحة الليبرية وجبهة الليبريين المتحدين.

٥٦ - وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عاد ما يربو على ١٥ ٠٠٠ مشرد من سيراليون إلى ديارهم الأصلية، وأعيد توطين قرابة ١٣ ٥٠٠ منهم رسميا بتقديم مساعدات إنسانية. وعقب إنجاز برنامج إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا أقفلت الآن جميع المخيمات المخصصة لهؤلاء الأشخاص في المقاطعات. وإنجاز برنامج إعادة التوطين المشردين داخليا معلم بارز لسيراليون ويرسي أساس الإنعاش على مستوى المقاطعات. ويتمثل التحدي الآن في الاستفادة من هذا الأساس ودعم مبادرات الإنعاش وإعادة الإدماج الجارية. بيد أن فريتاون تواجه مشكلة انعدام مأوى كبيرة نظرا لأن أعدادا كبيرة من المشردين داخليا قررت البقاء في العاصمة، رغم أنها أعطيت فرصة الانتقال من البعثة وزودت بمجموعات حوافز على إعادة التوطين، ومن بين هؤلاء يواصل نحو ٤ ٠٠٠ شخص الإقامة في مخيم الورش الوطنية في المركز التجاري بفريتاون.

٥٧ - واستمر برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة لاجئي سيراليون إلى وطنهم من غينيا وليبيريا وبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. ونُقلت جوا أعداد صغيرة من اللاجئين من بلدان غير غينيا وليبيريا. وتواصل تشغيل قوافل برية على أساس أسبوعي من غينيا. وسوف تُستأنف قريبا إعادة اللاجئين من ليبيريا إلى وطنهم. وعاد حتى الآن نحو ٢٠٠ ٠٠٠ سيراليوني من بلدان اللجوء، من بينهم ١٢٤ ٠٠٠ استفادوا من المساعدة التي تقدمها المفوضية على أساس فردي.

٥٨ - وتم إنشاء لجنة لتنسيق المساعدات تتألف من وزراء حكوميين رفيعي المستوى ومائتين رئيسيين وممثلين للمنظمات غير الحكومية بغرض استعراض وتقييم التقدم المحرز في

تحقيق المعايير الواردة في إطار السلام والإنعاش والتنمية الذي أعده الفريق الاستشاري، والمتفق عليه في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ويبين التقييم الأول أنه قد تم إحراز تقدم في تحقيق تلك المعايير في عدد من المجالات، وأن الحكومة ماضية عموماً في تحقيق الأهداف، لا سيما في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

٥٩ - ويقوم الفريق القطري التابع للأمم المتحدة مع شركائه بدعم الحكومة، من خلال لجنة الإنعاش الوطنية، في جهودها المبذولة لتحقيق المعايير من خلال برامج مساعدة قصيرة ومتوسطة الأجل. وحسبما ورد من قبل، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الذي يستهدف تحقيق بعض المعايير في مجالي إصلاح الأمن والإدارة. ويدعم البرنامج بالتعاون مع اليونيسيف إعادة إدماج المقاتلين السابقين من البالغين والأطفال. وتساعد اليونيسيف في إصلاح الآبار لزيادة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، بينما تقدم منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع اليونيسيف الدعم لخدمات التحصين بهدف زيادة التغطية الوطنية في مجال التحصين. وتتولى اليونيسيف بالتعاون مع البنك الدولي إصلاح المدارس الابتدائية وتوفير المواد التعليمية. وتساعد اليونيسيف أيضاً في التعليم التكميلي السريع للأطفال الذين لم يلحقوا بالدراسة بسبب الحرب. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدعم لإنتاج بذور جيدة النوعية وإصلاح المرافق الأساسية لمضاعفة البذور بهدف زيادة إنتاج الأرز.

٦٠ - ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية ويقود دعم إعادة توطين السكان المشردين داخلياً. وتقوم منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبنك الدولي بدعم برامج التوعية وصياغة السياسات بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. ويقدم البنك الدولي الدعم للقطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية. وفي حين ترد بإيجاز البرامج قصيرة الأجل للفريق القطري التابع للأمم المتحدة في النداء الصادر عام ٢٠٠٣ بشأن الإغاثة والإنعاش، فإن البرامج الطويلة الأجل ترد في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يقدم إطاراً تشغيلياً موحداً للأنشطة الإنمائية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٦١ - ويواصل الإنعاش الاقتصادي تسارعه خلال عام ٢٠٠٢. وتشمل العوامل الرئيسية في توسيع نطاق الاقتصاد الإسراع بأنشطة إعادة التوطين والإصلاح وحرية تنقل السكان والبضائع وتزايد الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين والنمو الدينامي للواردات الممولة من المانحين. أما إنتاج المعادن والسلع الزراعية الرئيسية والسلع المصنعة وكذلك القيمة المضافة الناتجة عن التجارة والنقل، فقد تزايدت جميعها بصورة كبيرة مما أسفر عن نمو حقيقي في

الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٢ قُدر بما يقرب من ٧ في المائة. وارتفعت الصادرات بمقدار الثلثين، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى زيادة تبلغ نحو ٦٤ في المائة في الماس المصدر عبر القنوات الرسمية.

٦٢ - وبفضل استمرار التدفق الكبير للمساعدات الخارجية أساساً، قفزت الواردات بمقدار الثلث تقريباً وارتفع إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى ٧٦ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. أما التوسع الكبير في الإمدادات المحلية للسلع والخدمات وتراكم الاحتياطيات الدولية، فقد أدت جميعها إلى تعديل في سعر الصرف. ومع وجود سياسات مالية ونقدية سليمة عموماً، دفع ذلك إلى انخفاض مستوى الأسعار الداخلية بنسبة ٤ في المائة مما زاد من الدخول الحقيقية. وعلى الرغم من الارتفاع الأخير في أسعار النفط، فإن آفاق حدوث انتعاش قوي ومستمر في عام ٢٠٠٣ تظل مواتية، ويرجع ذلك جزئياً إلى توقع استئناف صادرات الروتيل خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣.

٦٣ - وانخفضت أيضاً ديون سيراليون في عام ٢٠٠٢، مع الإعفاء من الديون الذي تم الحصول عليه بموجب مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين، وكذلك الإعفاء من الدين الذي تم الحصول عليه من نادي باريس. وانخفض معدل خدمة الدين لسيراليون من ٨٨ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٩ في المائة عام ٢٠٠٢، مما حرر موارد كبيرة لتنفيذ برامج الحد من الفقر. ومن المقرر أيضاً أن تصبح سيراليون مؤهلة لسنة ثانية للحصول على إعفاء مؤقت من الديون عام ٢٠٠٣ بموجب مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين.

٦٤ - وتم أيضاً إحراز تقدم في النهوض بالإصلاحات الرئيسية المؤسسية والهيكلية الرامية إلى تعزيز نمو القطاع الخاص ودعم تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، من قبيل إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالخصخصة والسلطة الوطنية للإيرادات.

سابعاً - الجوانب الإقليمية

٦٥ - مع استمرار الصراعات في كوت ديفوار وليبيريا، تجري جهود دعم السلام في سيراليون في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة بدرجة عالية. وعلى الرغم من أن الصراع في كوت ديفوار لا يؤثر بصورة مباشرة وفورية على سيراليون، فإن التصاعد الأخير للقتال في المقاطعات الحدودية التابعة لليبيريا، قد خلّف آثاراً خطيرة على الأمن والاستقرار في سيراليون.

٦٦ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، عقد فريق الاتصال الدولي لليبيريا دورة العمل الثانية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وحث الفريق حكومة ليبريا وجهة الليبريين المتحدين من

أجل المصالحة والديمقراطية على الدخول فورا ودون شروط مسبقة في مفاوضات لوقف إطلاق النار، حيث أنهما كانا قد التزما بالقيام بذلك. كما حث الفريق كلا الطرفين على قبول مالي كوسيط باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وخلص فريق الاتصال إلى أنه لا توجد في الوقت الحاضر ظروف مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وحث حكومة ليبيريا على تهئية هذه الظروف قبل إجراء الانتخابات، بما في ذلك وقف إطلاق النار وتحقيق الأمن والمصالحة الوطنية والإصلاحات الانتخابية واحترام حقوق الإنسان.

٦٧ - ومن المقرر حاليا بدء عملية وساطة في باماكو بمالي يوم ١٠ آذار/مارس، مع قيام الرئيس توري بدور الوسيط باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وإني على ثقة من أن كلا الطرفين سوف يغتنم إلى أقصى حد هذه الفرصة لضمان وجود سبيل للمضي قدما في إنهاء الصراع الواسع في ليبيريا ليتسنى إعادة السلم والأمن إلى هذا البلد وإلى المنطقة دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو.

ثامنا - الجوانب المالية

٦٨ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٥١/٥٦ بء المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مبلغا إجماليا ٦٦٩,٥ مليون دولار لاستمرار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقدمت أيضا ميزانية تفصيلية تبلغ ٥٢٠,١ مليون دولار لاستمرار البعثة للفترة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وهي معروضة حاليا على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة من أجل المراقبة والاستعراض التشريعي والنظر. ولذلك إذا ما وافق مجلس الأمن على توصيتي الواردة في الفقرة ٧٦ أدناه بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لسيراليون، فإن تكلفة عملية البعثة واستمرارها خلال فترة التمديد سوف تقتصر على الموارد التي اعتمدها الجمعية العامة.

٦٩ - وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٤٠,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢.٢ بليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٧٠ - عرض تقرير الخامس عشر عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المقدم مقترحات تفصيلية بشأن الإنهاء التدريجي للبعثة، وهو يسترشد بالتقدم المحرز في تنفيذ المعيار الرئيسي للأمن، وهو إحراز تقدم في بناء قدرة الشرطة والجيش في سيراليون. ولقد أثبتت التطورات على مدى الأشهر الأخيرة حكمة تنفيذ الإنهاء التدريجي للبعثة بما يتمشى مع التقدم المحرز في

تحقيق هذا المعيار. وعلى الرغم من أن جهود تلك الجهات المعنية قطعت شوطا طويلا في تعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية سيراليون والشرطة فيها، بالإضافة إلى التدريب، فإن التحديات الخطيرة الأولى التي فرضت مؤخرا على مؤسستي الأمن في هذا البلد قد كشفت عن وجود أوجه قصور كبيرة. ومن المسلم به على نطاق واسع أن وجود القوات المسلحة لجمهورية سيراليون قد أعطى للجمهور العام الثقة التي تحول دون وقوع تدهور في الحالة. ومن الواضح، أنه سيلزم بذل جهود إضافية لتعزيز قدرة قطاع الأمن في سيراليون.

٧١ - ولا ينبغي تفسير هذه التطورات على أنها تعني أن الاتجاهات الإيجابية للأمن عموما في سيراليون قد عانت بصورة أساسية من عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى ضرورة أن تتحقق قدرة الحكومة على صون الأمن الداخلي والخارجي دون أية مساعدة من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. ولذلك، هناك ما يبرر تماما اتباع نهج حذر في خطوات الإنهاء التدريجي للبعثة. وفي هذا الصدد ما زال يتعين بذل الكثير لتعزيز وجود شرطة سيراليون في المناطق التي تجلو عنها القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. ومن الأهمية بوجه خاص تلك الجهود المبذولة لحشد المعدات المطلوبة والدعم في مجالي النقل والإمداد لمثل هذا الانتشار، الذي لا يزال متخلفا. وإنني أحث الحكومة وشركائها على القيام على وجه السرعة بتلبية احتياجات النقل والإمداد والمتعلقة بالهياكل الأساسية لكل من الشرطة والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون.

٧٢ - وفي الوقت نفسه، يشكل استمرار وجود هياكل قوة الدفاع المدني مصدرا للقلق، رغم الالتزام الذي قدمته الحكومة من قبل بالإنهاء من عملية التسريح التي تضطلع بها بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ووجود هياكل قوة الدفاع المدني قد لا يقوض مصداقية عملية التسريح فحسب بل يهدد أيضا استقرار هذا البلد على المدى الطويل. وقد لا يكون من قبيل الصدفة وجود مقاومة كبيرة لنشر القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون بالكامل في المناطق التي يسيطر عليها أفراد قوة الدفاع المدني السابقين والقوات المسلحة.

٧٣ - كما يحمل بدء المحكمة الخاصة في توجيه الاتهامات تحديات كبيرة للأمن. وفي هذا الصدد، من المهم ضمان أن تتوافر للشرطة وسلطات السجون في سيراليون القدرة المطلوبة على كفالة تأمين حراسة المحتجزين. وبالإضافة إلى ذلك تدعو الحاجة إلى تنسيق وثيق بين المحكمة الخاصة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في سياق الأثر المحتمل للوائح الاتهام على الحالة الأمنية العامة في البلد.

٧٤ - وثمة تحدٍ خاص للمجتمع والحكومة في سيراليون هو كيفية تحقيق آمال الشباب في البلد، لا سيما الحيلولة دون إحساسهم بالاستبعاد. والحلول المتعلقة بهذه المسائل معقدة وتحتاج إلى الوقت والموارد، واتخاذ إجراءات بشأنها وتتراوح بين تعزيز الإنعاش الاقتصادي والتعليم ودعم التدريب على المهارات. وسيكون من المهم أيضا قيام حوار مفتوح ومدعم مع الشباب. وإنني أدعو الحكومة وشركاءها إلى مواصلة الاتصال بمجموعة الشباب وقادتهم للتعرف على طموحاتهم على نحو أفضل والاستجابة لها.

٧٥ - وألاحظ بارتياح المزيد من التقدم الذي أحرزته الحكومة بإعادة إحكام سيطرتها الفعالة على استخراج الماس، وهو من المجالات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لمستقبل البلد. كما أنه من المهم بالنسبة للحكومة أن تكثف جهودها في مكافحة الاستخراج غير القانوني للماس والاتجار به وذلك بالتعاون مع شركائها الدوليين. وما يدعو أيضا إلى الارتياح استمرار الحكومة في إحراز التقدم في البرنامج الذي يُتيح فرص إعادة الاندماج للمحاربين السابقين المسجلين، وقد تمكنت عدة ألوف منهم من الإفادة من هذا البرنامج منذ تقرير السداس عشر. لكن عبء الحالات الباقية ما يزال ضخما. وفي هذا السياق، ترحب الأمم المتحدة باعتماد اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمناخين على إنجاز برنامج إعادة الإدماج بنهاية عام ٢٠٠٣، وتدعو شركاء سيراليون، الذين استحققت جهودهم في الماضي في هذا المجال عظيم الثناء، إلى تقديم المزيد من المساهمات ملء النقص المالي الراهن.

٧٦ - وبالنظر إلى مختلف التطورات الداخلية والخارجية في سيراليون، أود أنؤكد الحاجة إلى استمرار الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، على النحو المقترح في تقرير الخامس عشر. وأوصي أيضا بأن يوافق مجلس الأمن على المقترحات الواردة في الفقرات من ١١ إلى ١٤ أعلاه فيما يتعلق بهذا الإنهاء. وبناء عليه، فإنني أعترم تقديم توصيات تفصيلية بشأن تخطيط وتنفيذ الخطوات المتبقية من المرحلتين ٣ و ٤ من عملية الإنهاء التدريجي، في تقارير التي سأقدمها إلى مجلس الأمن قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

٧٧ - وفي ظل هذه الظروف، أود أن أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تمكين البعثة من مواصلة تنفيذ مهامها.

٧٨ - ولا يزال التدهور الأخير في الحالة في سيراليون لا يزال يدعو للقلق. وكما ذكر من قبل في أغلب الأحيان، لا يمكن ضمان الأمن والاستقرار في سيراليون بالكامل مع استمرار الصراع في ليبيريا. وحتى الآن، تمكنت سيراليون من مواكبة تدفق اللاجئين من خلال التدخل

الفوري لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبمساعدة في مجالي النقل والإمداد من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. غير أنه إذا ما أسفر استمرار الصراع في ليبيريا عن زيادة كبيرة في تدفق أعداد اللاجئين، فقد تنشأ حالة طوارئ إنسانية.

٧٩ - ولذلك أود أن أكرر ندائي إلى المجتمع الدولي بأن يشارك بصورة بناءة في ليبيريا ليتسنى إنهاء الصراع في وقت مبكر. ولقد كان من المسلم به أن فريق الاتصال الدولي لليبيريا يوفر أحسن منتدى للمجتمع الدولي لإيجاد حل شامل لأزمة هذا البلد، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين العلاقات بين بلدان اتحاد نهر مانو. كما أن ما ورد عن تورط عناصر مسلحة سابقة من كل من ليبيريا وسيراليون في الصراع في كوت ديفوار يدعو أيضا للانزعاج لأنه ينطوي على احتمال زيادة عدم الاستقرار الإقليمي.

٨٠ - وأخيرا أود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن وللبلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة، وكذلك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللمانحين لاستمرار دعمهم لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما أثنى على ممثلي الخاص وعلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للتقدم المحرز خلال فترة هذا التقرير.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣
القوام المأذون به: الأفراد العسكريون: ١٥ ٠٠٠ (يصل عدد المراقبين العسكريين إلى ٢٦٠ مراقبا عسكريا)

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو قطاع المقر	المجموع
١٣	٤	١١٠		١٢٧
١٠	٢	١٢٠		١٣٢
		١٦		١٦
١٠				١٠
١١				١١
٥	٥	٦٣٠		٦٤٠
١٥	١٨	٣ ٧٦٩	٤٧	٣ ٨٤٩
١٥	١٨	٢ ٢٠٣	٦٥	٢ ٣٠١
٦				٦
٥		٥		١٠
٥				٥
١٢				١٢
٢				٢
١٠	٦	٨٢١	١	٨٣٨
٢				٢
٣				٣
٦				٦
١٥				١٥
٧	١٢	٨٤٦	١	٨٦٦
١٢	٥	٧٧٦		٧٩٣
٢				٢
١٠				١٠
٥				٥
١٢	١٣	٩٩٤		١ ٠١٩
٧				٧
١٠				١٠
١٠				١٠
١٥	٧			٢٢
١٠	٤	٧٩٨		٨١٢

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو قطاع المقر	المجموع
٩	١٦	٣٠٩٥	٥٨	٣١٧٨
٢				٢
٢٥٦	١١٥	١٤١٧٨	١٧٢	١٤٧٢١

قائد القوة: كينيا؛ نائب قائد القوة/رئيس المراقبين العسكريين: باكستان

القوام المأذون به للشرطة المدنية: ١٧٠

الشرطة المدنية: الاتحاد الروسي: ٣؛ الأردن: ٥؛ بنغلاديش: ٥؛ جمهورية تنزانيا المتحدة: ٥؛
سري لانكا: ٥؛ السنغال: ١؛ السويد: ٢؛ غامبيا: ١؛ غانا: ٣؛ الكامبيون: ١؛ كندا: ٧؛
كينيا: ٥؛ ماليزيا: ٥؛ النرويج: ٣؛ نيبال: ٨؛ النيجر: ٢؛ نيجيريا: ٢؛ الهند: ١؛ المجموع: ٦٤.

